

التوصيات الصادرة عن المركز في التقرير السنوي التاسع عشر حول حالة حقوق الإنسان في المملكة الأردنية الهاشمية

مقدمة:

تُعد عملية تقييم حالة الاستجابة لتوصيات تقرير حالة حقوق الإنسان في المملكة أحد المؤشرات الدالة على مدى وفاء المؤسسات والوزارات الحكومية بمبادئ حقوق الإنسان التي كفلها الدستور الأردني وأكدها المواثيق والمعاهدات الدولية التي ألزمت بها المملكة الأردنية الهاشمية.

فالوفاء بهذه الحقوق مرتبط بواقع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية داخل المجتمع إذ يقتضي الوفاء بالحقوق العمل على إجراءات تشريعية وسياسية وإدارية عديدة؛ كالعمل على سن و/أو تعديل تشريعات وأنظمة، وصياغة وتطوير سياسات عامة شاملة وفق منهج حقوقي، إضافة إلى العمل على ضبط ممارسات؛ وتكون النتيجة في نهاية الأمر تبني وتنفيذ نهج حقوقي شامل مكرس لحماية كرامة الإنسان وكيونته من قبل سلطات الدولة وأجهزتها المختلفة.

وانطلاقاً من أهداف المركز الوطني لحقوق الإنسان الواردة في نص المادة (4) من قانونه رقم (15) لسنة 2006م وتعديلاته، لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في المملكة استناداً إلى ما تضمنه الدستور الأردني من حقوق وواجبات وما التزمت به المملكة من اتفاقيات ومواثيق دولية والإسهام في ترسيخ مبادئ حقوق الإنسان على صعيدي

الفكر والممارسة وتعزيز النهج الديمقراطي في المملكة لتكون نموذجاً متكاملًا ومتوازنًا يقوم على إشاعة الحريات وضمن التعددية السياسية واحترام سيادة القانون. من هذه الأهداف نصت الفقرة (ي/5) من قانون المركز المشار إليه أعلاه على قيام المركز بوضع التوصيات وتقديم الاقتراحات اللازمة لصون حقوق الإنسان في المملكة فقد سعى المركز الوطني لحقوق الإنسان في تقاريره السنوية حول حالة حقوق الإنسان إلى اقتراح التوصيات إلى الجهات صاحبة الشأن التي توزعت على 20 حقاً من حقوق الإنسان الواردة في التقرير السنوي .

الصفات العامة لتوصيات المركز الوطني لحقوق الإنسان:

1. توصيات موضوعية قائمة على بيانات تم رصدها وتحليلها وتوثيقها وإجراء التحقق حيالها.
 2. توصيات محددة تطالب بتعديل أو إلغاء أو سن تشريع معين في مجالات حقوق الإنسان المختلفة.
 3. توصيات شاملة لرصد واقع السياسات والممارسات النازمة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحقوق الفئات الأكثر حاجة للحماية.
- أبرز المحاور التي ما زالت تشكل مصدر القلق للمركز في تنفيذ توصياته وهي:
1. بطء (أو غياب) التنفيذ لتوصيات المركز الوطني لحقوق الإنسان

2. تأثير السياسات العامة الإقليمية والدولية-السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية- على حالة حقوق الإنسان في المملكة.

3. غياب دور الفعاليات غير الرسمية في تنفيذ توصيات المركز وعدم إدراجها ضمن أولويات جدول أعمالها.

يدعو المركز إلى ضرورة الأخذ بالتوصيات الواردة في هذا التقرير كون عملية تقييم حالة الاستجابة لتوصيات تقرير حالة حقوق الإنسان في المملكة تعد أحد المؤشرات الدالة على مدى الوفاء بمعايير حقوق الإنسان التي كفلها الدستور والاتفاقيات والمواثيق والمعاهدات الدولية التي صادقت عليها الدولة الأردنية ونشرتها في الجريدة الرسمية والتي أصبحت جزءاً من المنظومة القانونية الوطنية.

التوصيات الصادرة عن المركز في تقرير السنوي التاسع عشر حول حالة حقوق الإنسان في المملكة الأردنية الهاشمية

رقم التوصية	مضمون التوصية	التوصيات التي تم تنفيذها			الجهات المعنية	الإطار الزمني
		تنفيذ كلي	تنفيذ جزئي	لم تنفذ		
محور الحقوق المدنية والسياسية						
الحق في الحياة والحرية والسلام الجسدية						
1	إزالة أوجه القصور التشريعي المتعلقة بتجريم التعذيب والمعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة وتعويض الضحايا، والمشار إليها في متن التقرير.			✓	مجلس الأمة	متوسطة المدى
2	إنشاء مراكز متخصصة بإعادة تأهيل ضحايا التعذيب.			✓		متوسطة المدى
3	اتخاذ الإجراءات اللازمة من الجهات كافة للحد من مشكلة الاكتظاظ في مراكز الإصلاح والتأهيل؛ بما في ذلك التوسع في بدائل العقوبات السالبة للحرية وبدائل التوقيف.		✓		وزارة الداخلية	متوسطة المدى
4	اتخاذ إجراءات السلامة اللازمة للحد من حوادث الغرق في البرك الزراعية والسداد، مع إيلاء الجانب التوعوي الاهتمام اللازم.		✓		الدفاع المدني	قصيرة المدى
5	اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من الحوادث المرورية؛ بما فيها إجراء الصيانة اللازمة للطرق، وإذكاء الوعي المروري لدى الأفراد.		✓		وزارة الداخلية	قصيرة الأمد
6	إجراء الدراسات اللازمة للوقوف على أسباب الانتحار للحد منها وفق دراسات اجتماعية وبنهج تشاركي بين مؤسسات الدولة.		✓		المركز الوطني للطب الشرعي	قصيرة الأمد
7	إلغاء التعديل المستحدث بتجريم الشروع بالانتحار			✓	مجلس الأمة	متوسطة المدى
الحق في الوصول إلى العدالة وضمانات المحاكمة العادلة						
8	إعادة النظر بنظام المساعدة القانونية بما يكفل شمولية التنظيم وفق مقتضيات المادتين (208) و(63 مكررة) من قانون أصول محاكمات الجزائية رقم (9) لسنة 1961 وتعديلاته، بتوفير تنظيم قانوني للمساعدة القانونية الوجوبية، وطلبات المساعدة القانونية المقدمة إلى الوزير من قبل الجهات الرسمية المختصة أو أي من الجهات المعنية.		✓		مجلس الأمة	متوسطة المدى

رقم التوصية	مضمون التوصية	التوصيات التي تم تنفيذها			الجهات المعنية	الإطار الزمني
		تنفيذ كلي	تنفيذ جزئي	لم تنفذ		
9	إعادة النظر بنص المادة (62) من قانون نقابة المحامين النظاميين وتعديلاته رقم (11) لسنة 1972، من منطلق عدم انسجامه مع مبدأ المساواة بالتقاضي، والإشكاليات العملية التي تترتب على بقاء هذا النص، التي تشكل عائقاً أمام حق التقاضي المكفول للجميع دون التمييز بينهم، والتمتع الكامل بضمانات الحق في المحاكمة العادلة.		✓		مجلس الأمة	متوسطة المدى
10	إجراء تعديلات على قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم (9) لسنة 1961 وتعديلاته بصورة تكفل مبدأ حق الفرد في التعويض المادي والمعنوي جراء الضرر الناتج عن التوقيف الذي لا ينسجم والضوابط القانونية الواردة في قانون أصول المحاكمات الجزائية، وفي حال صدور حكم ببراءته.		✓		مجلس الأمة	متوسطة المدى
11	الاستمرار في تبني نهج التوسع في تطبيق العقوبات المجتمعية وبدائل التوقيف على وجه الخصوص.		✓		وزارة العدل	قصيرة الأمد
12	على الصعيد القضاء الإداري يوصي المركز بما يلي: - إنشاء محاكم إدارية في إقليميّ الشمال والجنوب. - تعديل قانون القضاء الإداري رقم (27) لسنة 2014، بصورة تكفل إزالة التعارض بين المادتين (28، 34)؛ بما يساهم في حسن تنفيذ الأحكام الصادرة عن جهة القضاء الإداري. تحديد رسوم الدعاوى وفق أسس واضحة وعدم ترك الموضوع للسلطة التقديرية لرئيس المحكمة الإدارية أو حسب القضية.		✓		وزارة العدل مجلس الأمة	متوسطة المدى
الحق في الجنسية والإقامة والتنقل واللجوء						
13	ضرورة تعاون المجتمع الدولي مع الأردن للنهوض بأعباء اللجوء ومتطلباته في ظل الأعداد الكبيرة التي تستضيفها المملكة.		✓		وزارة الخارجية / وزارة التخطيط والتعاون الدولي	قصيرة الأمد
14	ضرورة الاستمرار في تطبيق وثيقة الجلوة العشائرية لحين إيجاد الحلول القانونية المناسبة التي من شأنها حل التحديات الناتجة عن القضايا المتعلقة بالجلوة العشائرية.		✓		وزارة الداخلية	قصيرة الأمد

رقم التوصية	مضمون التوصية	التوصيات التي تم تنفيذها			الجهات المعنية	الإطار الزمني
		تنفيذ كلي	تنفيذ جزئي	لم تنفذ		
الحق في الانتخاب والترشح						
15	تعديل قانون الإدارة المحلية رقم (22) لسنة 2021، بما يضمن أن تكون صلاحية الحل وكف يد المجالس بقرار قضائي، تجسد مضامين المادتين (120 و121) من الدستور الأردني، ويؤدي إلى ترجمة جوهر اللامركزية			✓	مجلس الأمة	متوسطة المدى
16	التأكيد على ما ورد من توصيات تم ذكرها في التقارير المتخصصة بمراقبة العمليات الانتخابية ومنها تعديل قانون نقابة المحامين والتشريعات الناطمة لتلك الانتخابات.		✓		نقابة المحامين	متوسطة المدى
17	إعداد وتدريب وتأهيل الكوادر التي تشارك في تنفيذ جميع مراحل العملية الانتخابية وتعزيز دور الأشخاص ذوي الإعاقة والشباب والمرأة في تلك اللجان، وتحديد أسس اختيار رؤساء مراكز الاقتراع ورؤساء اللجان في كل دائرة بما يضمن الحياد والنزاهة	✓			الهيئة المستقلة للانتخابات	قصيرة الأمد
18	توفير أماكن للاقتراع (مراكز اقتراع) تضمن للناخبين الأدلاء بأصواتهم بصورة ميسرة مع التأكيد على تهيئة الترتيبات التيسيرية للأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن.		✓		الهيئة المستقلة للانتخابات	قصيرة الأمد
19	تكاتف الجهود الوطنية في تنمية الوعي الجمعي بأهمية المشاركة في الانتخابات؛ باعتبارها حق وواجب في آن واحد. وتكثيف الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز مشاركة النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة في الانتخابات بكافة أشكالها.	✓			الهيئة المستقلة للانتخابات وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية مؤسسات المجتمع المدني المؤسسات الوطنية	قصيرة الأمد
20	مواصلة الجهود في ضبط الجرائم الانتخابية بما في ذلك المال السياسي وتقديم مرتكبيها للقضاء بصورة تكفل حسن سير العملية الانتخابية من قبل الجهات المعنية.	✓			الهيئة المستقلة للانتخابات	قصيرة الأمد
الحق في حرية الرأي والتعبير والصحافة والإعلام والحصول على المعلومات						
21	إعداد استراتيجية وطنية للإعلام تهدف إلى النهوض بواقع الحريات الإعلامية وتوفير البيئة التشريعية الضامنة لحرية الصحافة والإعلام			✓	وزارة الإعلام والاتصال	قصيرة الأمد

رقم التوصية	مضمون التوصية	التوصيات التي تم تنفيذها			الجهات المعنية	الإطار الزمني
		تنفيذ كلي	تنفيذ جزئي	لم تنفذ		
22	تعديل التشريعات ذات العلاقة بحرية التعبير وبحرية الصحافة والإعلام بوصفها مصفوفة تشريعية واحدة منعًا للتناقض والازدواج التشريعي		✓		مجلس الأمة	متوسطة المدى
23	الإسراع في إقرار المشروع المعدل لقانون ضمان الحق في الحصول على المعلومات والموجود في مجلس النواب استنادًا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان والدستور الأردني.	✓			مجلس الأمة	قصيرة الأمد
24	تعزيز الحق في الحصول على المعلومات من خلال الرقابة على عملية تصنيف المعلومات وتعيين منسق معلومات في كل جهة ذات علاقة بتطبيق القانون	✓			وزارة الاتصال	متوسطة المدى
25	التوسع في رفع الوعي بالحق في الحصول على المعلومات للجهات ذات العلاقة وبشكل خاص رفع الوعي بالقانون الناظم لهذا الحق وبرتوكول تصنيف المعلومات وأرشفتها وإجراءات الحصول على المعلومات المقرّين من قبل مجلس الوزراء		✓		وزارة الاتصال	قصيرة المدى
الحق في التّجمع السلمي						
26	إعادة تعريف الحق في الاجتماع بحيث يتضمن العناصر الأساسية لأيّ تجمّع سلمي (عنصر التنظيم، والتوقيت، والغاية من الاجتماع، والعمومية وعلانية الاجتماع، وعنصر العدد).			✓	مجلس الأمة	متوسطة المدى
27	تضمن قانون الاجتماعات العامة قيودًا تنظيمية وإجرائية على سلطات الحاكم الإداري بما يتوافق مع الدستور الأردني والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.			✓	مجلس الأمة	متوسطة المدى
الحق في تأسيس الأحزاب السياسية والانضمام إليها						
28	ضرورة تطوير برامج تدريبية لامنحية للطلبة حول الممارسات الديمقراطية السليمة والعمل الجماعي المنظم وتطور الحياة الحزبية في الأردن؛ لتهيئتهم للانخراط في العمل السياسي والحزبي، وتطبيق هذه الممارسات على أرض الواقع من خلال انتخابات مجالس الطلبة في المدارس والجامعات.	✓			الهيئة المستقلة للانتخابات عمادات شؤون الطلبة في الجامعات وزارة التربية والتعليم	قصيرة المدى

رقم التوصية	مضمون التوصية	التوصيات التي تم تنفيذها			الجهات المعنية	الإطار الزمني
		تنفيذ كلي	تنفيذ جزئي	لم تنفذ		
29	تكثيف البرامج التدريبية المعنية بتدريب الشباب الحزبي على المهارات اللازمة لإدارة الحملات الانتخابية وكسب التأييد والمناصرة.	✓			الهيئة المستقلة للانتخاب وزارة الشباب وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية مؤسسات المجتمع المدني المؤسسات الوطنية	قصيرة المدى
30	تعزيز انخراط الشباب في الأحزاب وضمان الوصول العادل إلى مواردها المالية ومناصبها القيادية.	✓			الأحزاب السياسية	متوسطة المدى
31	مواصلة الجهود الرامية إلى تمكين المرأة والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة في المشاركة السياسية من خلال قنوات ثقافية وإعلامية تشجعهم على المشاركة السياسية والانضمام إلى الأحزاب السياسية.	✓			الهيئة المستقلة للانتخاب وزارة الشباب وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية مؤسسات المجتمع المدني المؤسسات الوطنية	قصيرة الأمد
الحق في تأسيس النقابات والانضمام إليها						
32	إعادة النظر بالمادة (116) من قانون العمل رقم (8) لسنة 1996 وتعديلاته التي منحت وزير العمل صلاحية حل الهيئة الإدارية للنقابة وتعيين هيئة إدارية مؤقتة، ومنح هذه الصلاحية للقضاء.		✓		مجلس الأمة	متوسطة المدى
33	المصادقة على اتفاقية العمل الدولية رقم (87) الخاصة بالحرية النقابية وحماية حق التنظيم النقابي.		✓		مجلس الأمة	طويلة المدى
الحق في تأسيس الجمعيات والانضمام إليها						
34	توحيد مرجعية الإشراف والمتابعة على عمل الجمعيات.		✓		وزارة التخطيط والتعاون الدولي سجل الجمعيات	متوسطة المدى

رقم التوصية	مضمون التوصية	التوصيات التي تم تنفيذها			الجهات المعنية	الإطار الزمني
		تنفيذ كلي	تنفيذ جزئي	لم تنفذ		
35	تعزيز الشراكات بين المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني في مجالات إعداد الخطط والاستراتيجيات.		✓		المنسق الحكومي	متوسطة المدى
36	تطوير وتفعيل الأطر القانونية والإجرائية النازمة لعمل مؤسسات المجتمع المدني، بما يضمن إفساح المجال لها للاستمرار في الاضطلاع بمسؤولياتها بكفاءة وفعالية من خلال تخفيف القيود المتعلقة بالوصول لمصادر التمويل الداخلية والخارجية، والحصول على المعلومات والبيانات الوطنية وتعزيز دورها الرقابي على تنفيذ الخطط والبرامج الحكومية		✓		الجهات الإشرافية على عمل الجمعيات	متوسطة المدى
37	استحداث آلية مؤسسية لإدامة التواصل والمشاورات والحوارات والشراكات بين المؤسسات الحكومية والهيئات العامة ومنظمات المجتمع المدني ومجلس الأمة تعمل تحت جهة مستقلة.		✓		المركز الوطني لحقوق الإنسان المنسق الحكومي لجان مجلس الأمة مؤسسات المجتمع المدني	قصيرة الأمد
38	تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة في مؤسسات المجتمع المدني		✓		الجمعيات	قصيرة الأمد
39	إجراء دراسة مسحية تشمل جميع مؤسسات المجتمع المدني، وللأختصاصات كافة، وكذلك استطلاع آراء المنضمين لهذه المؤسسات بالإطار القانوني الناظم لعملها تمهيداً لتطوير هذه التشريعات بما يلبي احتياجاتهم وطموحاتهم، ويتوافق مع الإصلاحات السياسية والتعديلات الدستورية، ومفاهيم ونظم حقوق الإنسان، ويتمشى مع رؤية الخطة الوطنية لحقوق الإنسان، وينبغي على تشاور وتوافق وطني حقيقي بما يتصل بالعمل التطوعي؛ على أن يرافق ذلك وضع خطة وطنية تكفل التعليم والتدريب على العمل التطوعي في الجامعات، والمدارس الثانوية؛ وإعادة تأهيل وتدريب العاملين في العمل التطوعي وفق خطة شاملة.		✓		وزارة التنمية الاجتماعية	قصيرة الأمد

رقم التوصية	مضمون التوصية	التوصيات التي تم تنفيذها			الجهات المعنية	الإطار الزمني
		تنفيذ كلي	تنفيذ جزئي	لم تنفذ		
محور الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية						
الحق في التنمية ومستوى معيشي لائق						
40	لمعالجة مشكلة المياه ضرورة العمل على تحلية مياه البحر للاستقلال بمصادر المياه وتطوير استراتيجية أهمية استخدام التكنولوجيا لمواجهة تحديات المياه، وتحديد كمية المياه المهدورة ومعالجة هذه القضية المهمة واتخاذ إجراءات لمعالجة وإعادة استخدام المياه في الزراعة والصناعة، لمواجهة تأثير تغير المناخ على قطاع المياه.		✓		وزارة المياه	طويلة الأمد
41	ضرورة توجيه الإدارات المحلية بتحديد الأولويات التنموية ضمن خططها التنفيذية السنوية لدعم وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.		✓		وزارة التخطيط والتعاون الدولي	متوسطة الأمد
الحق في العمل						
42	العمل على توفير التمويل اللازم لصندوق مساعدة ضحايا الاتجار بالبشر، للقيام بدوره على أفضل وجه.		✓		وزارة العمل وزارة العدل وزارة التنمية الاجتماعية	متوسطة المدى
43	العمل على توفير شروط السلامة والصحة المهنية في أماكن العمل		✓		وزارة العمل	قصيرة المدى
44	اتخاذ الإجراءات الفعالة والكفيلة بالحد من ظاهرة عمل الأطفال.		✓		وزارة العمل	قصيرة المدى
الحق في التعليم						
45	إعادة النظر في البرامج والخطط المتبعة لمعالجة مشكلة التسرب من المدارس وتظافر الجهود بين الجهات المعنية كافة.		✓		وزارة التربية والتعليم	قصيرة المدى
46	العمل على تحسين جودة التعليم من خلال تطوير المناهج والطرق التعليمية وتوفير موارد تعليمية حديثة وفعالة، تساعد على جذب الطلاب وتشجيعهم على الاستمرار في الدراسة.		✓		المركز الوطني لتطوير المناهج	متوسطة الأمد
47	تقديم الدعم الإضافي للطلاب الذين يواجهون صعوبات في التعلم، سواء من خلال إلحاقهم ببرامج خاصة لمن يعانون من صعوبات التعلم، أو عمل مراجعات خاصة لهم في أوقات محددة، تساعدهم على تحسين أدائهم وزيادة ثقتهم بأنفسهم		✓		وزارة التربية والتعليم	متوسطة الأمد

رقم التوصية	مضمون التوصية	التوصيات التي تم تنفيذها			الجهات المعنية	الإطار الزمني
		تنفيذ كلي	تنفيذ جزئي	لم تنفذ		
48	تكثيف الجهود لشمول جميع الأطفال من الفئة العمرية (4-5) سنوات في رياض الأطفال وجعل مرحلة رياض الأطفال الثانية إلزامية، لما تحمله مرحلة التعليم ما قبل المدرسة من أهمية كبيرة.		✓		وزارة التربية والتعليم	متوسطة الأمد
الحقوق الثقافية						
49	الاستمرار في دعم الجهود الرامية إلى اكتشاف المزيد من المواقع الأثرية من قبل الجهات المختصة.		✓		وزارة الثقافة وزارة السياحة	متوسطة المدى
50	تحديث الأهداف الواردة في الاستراتيجية الوطنية للسياحة وترتيب الأولويات لتتواءم مع خطة التحديث الاقتصادي		✓		وزارة السياحة	قصيرة المدى
51	الاستمرار في تطوير المرافق السياحية والبنية التحتية الخاصة بها.		✓		وزارة السياحة	طويلة المدى
52	توحيد الجهود الوطنية الرامية في مجال عمل حاضنات الأعمال الثقافية والصناعات الإبداعية.		✓		وزارة الثقافة	متوسطة المدى
53	زيادة الإنفاق الحكومي على الحقوق الثقافية بما في ذلك الأنشطة والفعاليات والمهرجانات والمبادرات الثقافية		✓		وزارة الثقافة	متوسطة المدى
الحق في الصحة						
54	ضرورة رفع مستوى الرعاية الصحية المتاحة في المستشفيات الحكومية.		✓		وزارة الصحة	متوسطة المدى
55	العمل على شمول جميع المواطنين بالتأمين الصحي الشامل المجاني.		✓		مجلس الوزراء	متوسطة المدى
56	ضرورة اتخاذ كافة الإجراءات الوقائية والعلاجية لمنع ووقف الزيادة في انتشار الأمراض السارية		✓		وزارة الصحة	متوسطة المدى
57	ضرورة تفعيل قانون المساءلة الطبية لعام 2018م بالتعاون مع الشركاء في القطاع الطبي والنقابات الصحية، وإيجاد حلول تكفل حق المريض والطبيب والمستشفى وأطراف المعادلة جميعها ضمن آليات واضحة ومنصفة. بالإضافة لاتخاذ الإجراءات المناسبة والصارمة لضبط الإجراءات التجميلية التي تقوم بها عيادات غير متخصصة.		✓		وزارة الصحة	قصيرة المدى

رقم التوصية	مضمون التوصية	التوصيات التي تم تنفيذها			الجهات المعنية	الإطار الزمني
		تنفيذ كلي	تنفيذ جزئي	لم تنفذ		
58	ضرورة تكثيف اتخاذ الإجراءات الوقائية والتثقيفية من قبل وزارة الصحة بالإضافة إلى إجراء الفحوصات المجانية والمتكررة للمرضى وعلى وجه الخصوص في المناطق النائية لتجنب انتقال العدوى وانتشار الأمراض السارية.		✓		وزارة الصحة	قصيرة المدى
59	الاستمرار في التركيز على عمليات التفتيش والرقابة الفعالة من قبل وزارة الصحة والمؤسسة العامة للغذاء والدواء؛ لضمان تقيّد جميع المؤسسات والمصانع الغذائية والمطاعم المنتشرة في كافة أنحاء المملكة بشروط الصحة والسلامة العامة.		✓		وزارة الصحة	قصيرة المدى
الحق في بيئة سليمة						
60	إنشاء المحطات المركزية لمعالجة المياه العادمة الصناعية والطبيعية في كافة مناطق المملكة.				وزارة البيئة وزارة الزراعة	متوسطة المدى
61	ضرورة تكثيف الحملات التطوعية والتوعوية للحد من ظاهرة حرائق الغابات والأشجار، خاصة في فصل الصيف من خلال تكثيف الرقابة على مواقع الاصطياف والتوعية بمخاطر إشعال النيران داخل الغابات، كذلك ضرورة تكثيف الجهود لإزالة الأعشاب من الشوارع والمساحات العامة، لمنع وقوع الحرائق وحماية الثروة النباتية والحرجية.		✓		وزارة البيئة وزارة الزراعة	قصيرة المدى
62	التنسيق المستمر بين صناعات السياسات في القطاعات، التي تؤثر في البيئة بصورة مباشرة وغير مباشرة.	✓			وزارة البيئة وزارة الزراعة وزارة الطاقة وزارة المياه	قصيرة المدى
محور الفئات الأكثر حاجة للحماية						
حقوق المرأة						
63	تعديل تعليمات بدائل الحضانات المؤسسية لعام 2023م لخصر الحالات التي تسمح باستخدام الدفع النقدي بدلاً من إنشاء دار الحضانة في موقع المؤسسة		✓		وزارة التنمية الاجتماعية	قصيرة المدى

رقم التوصية	مضمون التوصية	التوصيات التي تم تنفيذها			الجهات المعنية	الإطار الزمني
		كلي	جزئي	لم تنفذ		
64	تعزيز انخراط المرأة في الأحزاب من خلال برامج توعوية بأهمية مشاركة المرأة في الأحزاب.	✓			الهيئة المستقلة للانتخابات وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية مؤسسات المجتمع المدني الأحزاب المؤسسات الوطنية	متوسطة المدى
65	وضع خطة وطنية لزيادة نسبة مشاركة المرأة في إدارة الشأن العام من خلال رفع نسبة الكوتا للنساء في مجلس النواب وزيادة نسبة تمثيلهن في المواقع القيادية العليا في الدولة والنظر في إمكانية تعديل قوانين النقابات العمالية والمهنية بحيث تنص صراحة على تحديد مقاعد خاصة للنساء في المجالس النقابية	✓			لجنة المرأة النيابية اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة الصندوق الأردني الهاشمي اللجنة الوزارية لتمكين المرأة	قصيرة المدى
66	تعيين قضاة من النساء في سلك القضاء الشرعي ومأذون امرأة، وتعيين موظفات في المحاكم الشرعية ودائرة الإفتاء العام		✓		وزارة العدل	متوسطة المدى
67	دعم تمكين المرأة اقتصاديًا واجتماعيًا وتوفير فرص العمل لها وتطوير مهاراتها بما يتناسب مع احتياجات السوق من الأيدي العاملة وتحديدًا في المناطق النائية		✓		وزارة التخطيط والتعاون الدولي وزارة التنمية الاجتماعية	متوسطة المدى
68	بناء قدرات مؤسسات المجتمع المدني وتفعيل دور الإعلام من أجل تمكين المرأة في المجتمعات المحلية		✓		الجهات الإشرافية على عمل الجمعيات	متوسطة المدى
69	توفير فرص عمل للمرأة وتطوير مهارتها بما يتناسب مع احتياجاتها في سوق العمل وتحديدًا في المناطق النائية		✓		وزارة العمل وزارة التخطيط والتعاون الدولي	متوسطة المدى
حقوق الطفل						
70	إصدار الأنظمة والتعليمات الخاصة بتنظيم وتنفيذ ما ورد بقانون حقوق الطفل.		✓		وزارة التنمية الاجتماعية	قصيرة المدى

رقم التوصية	مضمون التوصية	التوصيات التي تم تنفيذها			الجهات المعنية	الإطار الزمني
		تنفيذ كلي	تنفيذ جزئي	لم تنفذ		
71	القيام بتنفيذ أنشطة ثقافية وبرامج توعوية بالحقوق الواردة بقانون حقوق الطفل تستهدف فئة الأطفال في المدارس والعاملين في مجال تقديم الرعاية للأطفال.		✓		مؤسسات المجتمع المدني المؤسسات الوطنية وزارة التربية والتعليم وزارة التنمية الاجتماعية	قصيرة المدى
72	إقرار مسودة نظام حماية الحدث العامل التي تحدد الإطار القانوني للتعامل مع الحدث العامل بما يضمن حماية حقوق الطفل وتحقيق مصلحته الفضلى.		✓		وزارة التنمية الاجتماعية	متوسطة المدى
73	تفعيل نظام الرعاية اللاحقة للأحداث رقم (67) لسنة 2016م والتعليمات الصادرة بموجبه وهي تعليمات أسس نظام الرعاية اللاحقة للأحداث لسنة 2021.		✓		وزارة التنمية الاجتماعية	قصيرة المدى
73	زيادة عدد الكوادر العاملة في دور الرعاية الاجتماعية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية.		✓		وزارة التنمية الاجتماعية	متوسطة المدى
حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة						
75	المصادقة على البرتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.		✓		مجلس الأمة	متوسطة المدى
76	رفع نسبة تمثيل الأشخاص ذوي الإعاقة في الأحزاب السياسية.		✓		مجلس الأمة	متوسطة المدى
77	نشر البرامج التوعوية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الحصول على البطاقة التعريفية من المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.		✓		المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة	قصيرة المدى
78	تهيئة جميع مراكز الاقتراع أمام مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الانتخابات بكافة أشكالها.		✓		الهيئة المستقلة للانتخابات	متوسطة المدى
79	إعداد قاعدة بيانات عن عدد الأشخاص ذوي الإعاقة من الناخبين المسجلين لغايات الاقتراع ونسبتهم وتوزيعهم الجغرافي أو تحديد نوع الإعاقات، وكذلك عدد المرشحين من ذوي الإعاقة ليتسنى لمعدي الدراسات والتقارير إعداد دراستهم وتقاريرهم والخروج بتوصيات وخطط عمل.		✓		الهيئة المستقلة للانتخابات المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة	متوسطة المدى

رقم التوصية	مضمون التوصية	التوصيات التي تم تنفيذها			الجهات المعنية	الإطار الزمني
		تنفيذ كلي	تنفيذ جزئي	لم تنفذ		
80	تعزيز دور الإعلام في رفع الوعي بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وضرورة التأكيد على حق العميل من ذوي الإعاقة تقديم شكوى بحق أي بنك يرفض تقديم خدمة مصرفية له.		✓		المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة	متوسطة المدى
81	العمل من قبل الجهات المعنية على تطبيق وتفعيل جميع الاستراتيجيات المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة		✓		المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة	قصيرة المدى
82	توفير جميع الترتيبات التيسيرية والتسهيلات البيئية المعقولة للأشخاص ذوي الإعاقة التي تمكنهم من ممارسة حياتهم الطبيعية بمساواة ودون تمييز		✓		المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة	متوسطة المدى
حقوق كبار السن						
83	مواصلة الجهود الوطنية لتمثيل الأردن للمساهمة في دعم الجهود الدولية الهادفة إلى صياغة اتفاقية دولية لحقوق كبار السن.		✓		وزارة الخارجية	قصيرة المدى
84	إقرار قانون خاص بحقوق كبار السن.		✓		مجلس الأمة	متوسطة المدى
85	بناء قاعدة بيانات وإحصائيات مصنفة تراعي النوع الاجتماعي والأعمار والإعاقة والناحية الصحية والاجتماعية والاقتصادية وغيره بحيث تبنى على هذه مخرجات الإحصائيات أشكال التدخل اللازم في إطار حماية حقوق كبار السن.		✓		وزارة التنمية الاجتماعية	متوسطة المدى
86	إذكاء وعي العاملين مع كبار السن في الدور البيئات والأندية النهارية ورفع الكوادر التعليمية المؤهلة ليكون نقطة انطلاق نحو توفير خدمات منزلية مستقبلاً وعلى أساس التطوع.		✓		وزارة التنمية الاجتماعية	قصيرة المدى
87	الاستفادة من مجانية الباص السريع إلى من بلغ 60 عامًا، وزيادة عدد حافلات النقل المهيأ لكبار السن وتغطية جميع المناطق.		✓		وزارة التنمية الاجتماعية	قصيرة المدى
88	إنشاء أندية نهارية لاستيعاب طاقات كبار السن خلال ساعات النهار لتفعيل دورهم الاجتماعي وفي جميع محافظات المملكة.		✓		وزارة التنمية الاجتماعية	متوسطة المدى

رقم التوصية	مضمون التوصية	التوصيات التي تم تنفيذها			الجهات المعنية	الإطار الزمني
		تنفيذ كلي	تنفيذ جزئي	لم تنفذ		
89	توفير مستقبل تقاعدي آمن لكبار السن عبر مظلة الضمان الاجتماعي بما يحقق الحد الأدنى من مكافأته على ما قدمه في حياته لوطنه وأسرته		✓		وزارة التنمية الاجتماعية	متوسطة المدى
90	قيام الجهات المعنية بإعداد سياسات تنمية الداعمة لكبار السن في مناطق الريف والبادية، بما في ذلك تعزيز النهج التشاركي الهادف إلى إشراك المسنين في التنمية واتخاذ القرارات التي تخصهم، وإشراك القطاع الخاص وتبادل الخبرات والترويج الإعلامي الهادف.		✓		وزارة التنمية الاجتماعية	قصيرة المدى